والعمالة تنخفض في الصناعات الاستهلاكية. إن الهبوط في الطلب العام وفي الانتاج العام، ليس على اساس الخسارة المبدئية في طلب المستهلك فقط، ولكن على أساس العملية المضاعفة، التي يؤدي فيها الهبوط المبدئي في الدخل والعمالة، الى مزيد من الانخفاض في الطلب وفي الانتاج وفي العمل. وأكثر من ذلك، فان الخسارة في الناتج والدخل في كل بلد يميل الى تقوية كل منهما الآخر بالتبادل، لأن كل بلد يشكل سوقاً تصديرية للآخرين[١٥]. وتكون النتائج الاجمالية مجرد جزء صغير، أعلى.

لكن الجدير بالملاحظة هو أن الهبوط الاجمالي في الانتاج والعمالة في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، لا يمكن اعادته الى ارتفاع اسعار النفط فقط. ففي الولايات المتحدة مثلاً، أصبحت السياسة المالية والاستثمارية اكثر تشدداً في العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤. فبين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، وآب (اغسطس) ١٩٧٤، ازدادت أوراق العملة المتداولة بنسبة ٥,٥٪ في حين ارتفعت الاسعار بنسبة ١١٪. وهكذا، فان الكمية الفعلية للأوراق النقدية انخفضت بدرجة حادة، في حين وصلت اسعار الفوائد ذروة هي ١٢٪ في آب (اغسطس) ١٩٧٤[١٦]. وأكثر من ذلك، فانه في نهاية السنة المالية ١٩٧٤، كان الانفاق الاتحادي أقل بسبعة مليارات دولار مما كان متوقعاً. علاوةعلى ذلك، فان التخفيض الذي خطط له في الضرائب لم يعمل به، بل تم في تشرين الأول (اكتوبر) اقتراح العكس من قبل الادارة. لقد ازداد فائض الخدمة الكاملة من صفر في العام ١٩٧٣ إلى ٣٠ مليار دولار في الربع الثالث من العام ١٩٧٤[١٧].

إن الادارة، التي كانت تواجه تضخماً متسارعاً، بلغ في العام ١٩٧٢، ٣,٤٪، وقفز في العام ١٩٧٣ الى ٨,٨٪، أقدمت على اجراءات تقييدية في العام ١٩٧٤، وقد اعتبرت النتائج السلبية لهذه الاجراءات، خطأ، انها ناتجة عن رفع اسعار النفط. ما الذي كان سيحدث لمستوى العمالة والانتاج لو أن السياسة الاقتصادية الأميركية كانت اقل تشدداً؟ وما الذي كانت ستكون عليه النتائج، لو أن السياسة الاقتصادية كانت موجهة نحو الاحتفاظ بمستوى العمالة والانتاج؟ هل كان وضع التضخم سيسوء أكثر؟ فاذا كان الجواب بالايجاب فبكم؟ ان الأثر التضخمي، في الواقع، لرفع اسعار النفط، كان أقل بكثير مما تم زعمه، لأن سياسة العلاقات الاقتصادية، كانت عن، خطأ، تتجاهل الانتاج والعمالة وتنشغل بموضوع التضخم.

قبل محاولة الاجابة على الاسئلة السابقة من المفيد ان ننظر في الجدول التضخمي للاقتصاد الاميركي في مطلع السبعينات وقبل مضاعفة اسعار النفط. ان الارتفاع المهم في الأسعار من ٣,٤٪ في العام ١٩٧٢ إلى ٨,٨٪ في العام ١٩٧٣، تسبب بشكل رئيسي عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية. لقد ارتفع سعر المواد الغذائية، على جدول اسعار المستهلك في العام ١٩٧٢ بمقدار ٤,٧٪، ثم قفز إلى ٢٠,١٪ مع نهاية العام ١٩٧٣. حتى المواد الأخرى على جدول اسعار المستهلك ارتفعت في العام ١٩٧٣ بمقدار ٥ ٪، أي ضعفي ما ارتفعته في العام ١٩٧٢، اضافة إلى ذلك، فان الاقتصاد الاميركي، في العام ١٩٧٤، تعرض الى عدد من الهزات، لم تكن مضاعفة اسعار النفط سوى واحدة منها. وبين هذه الهزات، الآثار التي ترتبت على تخفيض قيمة الدولار في العامين ١٩٧١ و١٩٧٣، وتضاؤل الرقابة على الأجور والأسعار في العام ١٩٧٤، والارتفاع العالمي الهائل في أسعار المواد